العرب
الخميس 2019/10/24
السنة 42 العدد 11507

مصر تراهن على التدخل الأميركي للضغط على إثيوبيا

موسكو تعلن استعدادها للوساطة في أزمة سد النهضة

هل يستجيب السيسي للعرض الروسي

التوتر المصري الإثيوبي يبدو أنه عجل بتدخل القوى الدولية وعرض الوساطة خشية انزلاق الأمور إلى وضع خطير، وبعد إعلان مصر قبولها بعرض لواشنطن لاحتضان محادثات بين الجانبين حول سد النهضة، أبدت روسيا هي الأخرى استعدادها للوساطة في حال عرضت عليها.

القاهرة – قبلت مصر دعوة وجهتها الإدارة الأميركية لعقد اجتماع ثلاثي لوزراء خارجية مصر والسودان وإثيوبيا في واشنطن حول سد النهضة الذي تبنيه أديس أبابا على النيل وتخشى القاهرة من تأثيره على حصتها من مياه النهر.

ويأتي العرض الأميركي في ذروة توتر العلاقات المصرية الإثيوبية، على خلفية انسداد أفق التسوية بعد رفض أديس أبابا مقترحا مصريا يقضي بتنظيم ملء سد النهضة ودخول طرف رابع على خط المفاوضات الثلاثية.

وبرز في الأيام الأخيرة تحول في خطاب أديس أبابا الذي بدا ينحو باتجاه اعتماد لغة خشنة، كتلويح رئيس الوزراء آبي أحمد بأن بلاده مستعدة للحرب مع مصر، وذلك بعد أيام من إعلان وزارة المياه والري الإثيوبية أن مقترح القاهرة تجاوز جميع الخطوط الحمراء.

وقالت وزارة الخارجية المصرية في بيان ليل الثلاثاء الأربعاء إن "القاهرة تلقت دعوة من الإدارة الأميركية، في ظل حرصها على كسر الجمود الذي يكتنف مفاوضات سد النهضة، إلى اجتماع لوزراء خارجية الدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا في واشنطن، وهي الدعوة التي قبلتها مصر على الفور اتساقا مع سياستها الثابتة لتفعيل بنود اتفاق إعلان المبادئ والثقة في المساعي الحميدة التي تبذلها الولايات المتحدة".

ولم يحدد البيان المصري موعد الاجتماع. كما لم يذكر ما إذا كانت إثيوبيا قبلت أم لا الدعوة الأميركية، خاصة وأنها سبق وأن شددت رفضها القاطع لدخول طرف رابع على خط الوساطة.

والثلاثاء، قال رئيس الوزراء الإثيوبي أمام البرلمان الإثيوبي إن "لا قوة يمكن أن توقف بناء السد". وشدد آبي أحمد الذي تحصل قبل أيام فقط على جائزة نوبل للسلام "إذا كانت هناك حاجة إلى الحرب مع مصر بسبب سد النهضة فنحن مستعدون لحشد الملايين من الأشخاص، ولكن المفاوضات هي التي يمكن أن تحل الجمود الحالي".

وأثارت تصريحات رئيس الوزراء الإثيوبي استغراب الأوساط الشعبية والرسمية المصرية وأعربت وزارة الخارجية "عن صدمة وقلق بالغ وأسف شديد من التصريحات التي نُقلت إعلاميا ومنسوبة لرئيس الوزراء آبي أحمد أمام البرلمان الإثيوبي، إذا ما صحت، والتي تضمنت إشارات سلبية وتلميحات غير مقبولة اتصالا بكيفية التعامل مع ملف سد النهضة".

وأضافت الوزارة المصرية أنه "لم يكن من الملائم الخوض في أطروحات تنطوي على تناول لخيارات عسكرية، وهو الأمر الذي تتعجب له مصر بشدة باعتباره مخالفا لنصوص ومبادئ وروح القانون الأساسي للاتحاد الأفريقي".

وتابعت في بيان أن "مصر لم تتناول هذه القضية في أي وقت إلا من خلال الاعتماد على أُطر التفاوض وفقا لمبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية ومبادئ العدالة والإنصاف، بل دعت وحرصت دوما على التفاوض كسبيل لتسوية الخلافات المرتبطة بسد النهضة بين الدول الثلاث، وذلك بكل شفافية وحسن نية على مدار سنوات طويلة".

وكان الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي أكد الأحد أنه اتفق مع رئيس الوزراء الإثيوبي على الاجتماع في روسيا، على هامش القمة الروسية-الأفريقية التي افتتحت الأربعاء في سوتشي، للتباحث حول سد النهضة.

وقال المحلل السياسي، طارق فهمي، إن المباحثات المباشرة التي سيجريها الرئيس السيسي مع رئيس الوزراء الإثيوبي في سوتشي، هي ما سيحدد طبيعة مسارات الوساطة الأميركية والتي ستكون على مستوى وزراء الخارجية، ولكن في الوقت ذاته فإن مصر سيكون هدفها الأساسي الاستقرار على جدول أعمال محدد بتوقيتات واضحة، تحديدا بعد التصعيد الإثيوبي.

طارق فهمي
لقاء سوتشي سيحدد مسارات الوساطة الأميركية

نادر نورالدين
إثيوبيا غير قادرة على رفض الوساطة الأميركية

وأضاف في تصريحات لـ"العرب" أن الدولة المصرية تدرك جيدا أن مطالبها لا تتعارض مع القوانين الدولية، وبالتحديد قوانين الأنهار الدولية والمعتمدة من الأمم المتحدة، وبالتالي فإن هناك تحركات قد تكون على المستوى الدولي، بالإضافة إلى وجود أوراق أخرى لم تفصح عنها حتى الآن.

وتسعى القاهرة منذ سنوات إلى حل أزمة السد، الذي بدأت أعماله في أبريل 2011 بكلفة أربعة مليارات دولار، من خلال مباحثات مع الخرطوم وأديس أبابا، لكن حتى الآن لم يتم التوصل إلى اتفاق حول قواعد ملء وتشغيل خزّان السد، وسط اتهامات موجهة لأديس أبابا باعتماد سياسة المماطلة إلى حين الانتهاء من أشغال السد ووضع مصر أمام الأمر الواقع.

وتقول إثيوبيا إنها تهدف من بناء سد النهضة الكبير إلى تأمين ستة آلاف ميغاواط من الطاقة الكهرمائية، ولا تهدف إلى تخزين المياه أو إلحاق ضرر بدول المصب.

ووقع قادة مصر والسودان وإثيوبيا في مارس 2015 اتفاق مبادئ يلزمهم التوصل إلى توافق من خلال التعاون في ما يتعلق بالسد. والأسبوع الماضي، أعلنت وزارة الري المصرية عن الوصول إلى "طريق مسدود" إثر فشل آخر جولات المفاوضات بين الدول الثلاث في الخرطوم بسبب "تشدد الجانب الإثيوبي ورفضه كافة الأطروحات التي تراعي مصالح مصر المائية وتتجنب إحداث ضرر جسيم" لها.

وتصل حصة مصر من مياه نهر النيل، الأطول في العالم، إلى 55.5 مليار متر مكعب سنويا. وتعتمد مصر بنسبة تتجاوز 95 بالمئة على مياه النيل للشرب والري.

وقد يحدث التدخل الأميركي على الخط اختراقا في الأزمة لكن يبقى الأمر مرتبطا بإرادة الطرفين المعنيين وأيضا بمدى التأثير الأميركي ورغبته الحقيقية في معالجة هذا الملف.

وقال أستاذ الموارد المائية بجامعة القاهرة، نادر نورالدين، إن الوساطة الأميركية قد تحدث خرقا في عملية المفاوضات السياسية والفنية بين مصر وإثيوبيا بعد تمسك كل طرف بموقفه رافضا كل منهما تقديم تنازلات من الممكن أن تذيب ثلوج الخلافات الحالية، لافتا إلى أن القاهرة تعول على هذا الدور في ظل حاجتها الملحة إلى معرفة مستقبل بناء السد حتى تتمكن من تحديد سياستها المائية خلال السنوات المقبلة.

وأضاف نورالدين لـ"العرب" أن إثيوبيا من جانبها غير قادرة على رفض الوساطة بالنظر للنفوذ الأميركي في أفريقيا، ولا تستطيع أديس أبابا المجازفة بلا خشية من أن يؤثر ذلك على التعاون بينها والولايات المتحدة، غير أنها قد تقترح إرجاء المحادثات لكسب المزيد من الوقت.

ويربط البعض قرار واشنطن بالتحرك بخشيتها من تدخل روسي في هذه القضية، وهذا في حال تحقق سيكون مؤشرا خطيرا عن تراجع نفوذ واشنطن وأدوارها.

وأعربت موسكو، الأربعاء عن استعدادها للوساطة بين أديس أبابا والقاهرة. وقال مبعوث الرئيس الروسي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ميخائيل بوغدانوف، للصحافيين على هامش قمة "روسيا-أفريقيا" في سوتشي، "إذا طلبوا منا، فنحن على استعداد دائما. لدينا علاقات ممتازة مع أديس أبابا والقاهرة". وأضاف "بالطبع ناقشنا هذا الموضوع أكثر من مرة، إذا كانت وساطتنا مطلوبة فنحن دائما على استعداد".

واعتبر نادر نورالدين أن الرعاية الأميركية للمفاوضات تضمن فاعلية الضغط على الطرفين لتقديم تنازلات، مقارنة بالتدخل الروسي، إذ أن التبادل التجاري بين موسكو وبلدان القارة الأفريقية لا يسمح لها بقدرات سياسية يمكن أن توظفها لحلحلة الموقف الحالي.

وذهب الخبير المصري في المياه، والذي شارك من قبل في اجتماعات مغلقة مع الجانب الإثيوبي والسوداني، إلى التأكيد أن المطالب المصرية تكمن في الحصول على ضمانات من الجانب الإثيوبي بعدم تأثر تدفق مياه النيل في السنوات العجاف، وأن تكون الأولوية في تلك السنوات لتدفق المياه وليس لتوليد الكهرباء، بالإضافة إلى تحديد نسب متساوية سنويا من المياه إلى دول المصب أثناء فترة ملء السد.

هل يكون ميقاتي «كبش فداء» السلطة المأزومة

رئيس الوزراء اللبناني الأسبق: دوافع سياسية خلف اتهامي

بيروت – تقول أوساط سياسية لبنانية إن توقيت توجيه اتهامات لرئيس الوزراء الأسبق نجيب ميقاتي بالكسب والثراء غير المشروع لا يخلو من أبعاد سياسية في ظل ما تشهده الساحة اللبنانية من احتجاجات غير مسبوقة، تحاول السلطة الحالية احتواءها بكل الوسائل حتى وإن كلف ذلك تقديم "أكباش فداء".

وقال ميقاتي، خلال مؤتمر صحافي عقب صدور قرار قضائي بإحالته إلى التحقيق "الكل يعرف أنني تحت سقف القضاء، ومنذ اليوم الأول للحديث في الملف المختلق قلت وأكرر إنني تحت سقف القانون".

وأضاف "فوجئت بالتوقيت، فاليوم بالذات القاضية غادة عون أتت إلى مكتبها كأنها جاءت بمهمة، ورسالة، ووصلت، وهي تقول 'طفح الكيل منك يا نجيب ميقاتي لأنك لم تنتخب الرئيس منذ 3 سنوات، ولأنك مدافع عن الدستور والطائف ومقام رئاسة الوزراء'".

وقال "أنا مستعد للكشف عن حساباتي في الداخل والخارج، ولا يعتقد أحد أنني أحتمي بالحصانة النيابية".

وناشد ميقاتي وزير العدل اللبناني ألبرت سرحان قائلا "يتعين إنقاذ العهد والعمل على وقف تسييس القضاء".

وكان القضاء اللبناني ادعى الأربعاء على رئيس الوزراء الأسبق والنائب الحالي نجيب ميقاتي وابنه وشقيقه وعلى بنك عودة بتهمة "الإثراء غير المشروع"، وفق ما نقلت الوكالة الوطنية للإعلام الرسمية. وجاء هذا الإجراء النادر من نوعه في لبنان بعد يومين من إقرار حكومة سعد الحريري رزمة إصلاحات تضمنت إعداد مشروع قانون لاستعادة الأموال المنهوبة، وإقرار قانون إنشاء الهيئة الوطنية لمحاربة الفساد قبل نهاية العام في محاولة لاحتواء غضب الشارع الناقم على الفساد والهدر.

ويعدّ الشقيقان ميقاتي وهما من مدينة طرابلس شمالا من أكبر أثرياء لبنان. وأدرجتهما مجلة "فوربس" الأميركية في قائمتها لأثرياء العالم لعام 2019، مقدرة ثروتهما بخمسة مليارات دولار يتقاسمانها مناصفة.

وأوردت الوكالة أن النائبة العام الاستئنافية في جبل لبنان القاضية غادة عون "ادعت على ميقاتي وابنه ماهر وشقيقه طه وبنك عودة بجرم الإثراء غير المشروع من طريق حصولهم على قروض سكنية مدعومة، وأحالتهم أمام قاضي التحقيق الأول للتحقيق معهم".

وفي وقت سابق قال مستشار ميقاتي إن القروض التي تم أخذها كانت تجارية بحتة ووفقا للوائح المصرف المركزي وجاءت ردا على انتقاد ميقاتي للرئيس اللبناني ميشال عون وتأييده للاحتجاجات التي تستهدفه وحكومته.

> السلطة مستعدة للذهاب بعيدا من أجل فك الضغط وإن اقتضى الأمر تقديم «أكباش فداء» خاصة من المغضوب عليهم

وأفادت وسائل إعلام محلية في يوليو 2018، بوجود وثائق تبين حصول متمولين على قروض من مصارف مدعومة من المصرف المركزي اللبناني بالملايين من الدولارات على أنها قروض إسكانية. وحصل ميقاتي بين عامي 2010 و2013 على تسعة منها منحها له بنك عودة.

ونفت مجموعة ميقاتي التجارية في بيان حينها الاتهامات. وقالت إنها "أكاذيب بهدف التشهير السياسي... للإيحاء بأننا ممن يتحملون المسؤولية عن أزمة قروض الإسكان الحالية".

وأوضحت المجموعة أنها "لم تحصل على قروض من المؤسسة العامة للإسكان، أو من مصرف الإسكان، لا في السابق ولا حاضرا، وبالتالي فلا علاقة لنا مباشرة أو غير مباشرة بأزمة القروض السكنية".

وتزامنت الاتهامات حينها مع أزمة قروض سكنية لا تزال مستمرة في البلاد، جراء توقف المؤسسة العامة للإسكان، عن منح قروض مدعومة نتيجة لتآكل الاحتياطي الإلزامي للمصارف التجارية في فترة قصيرة، عدا عن الخلاف بين المصارف التجارية والمصرف المركزي على قيمة فوائد القروض المدعومة.

وتمنح هذه المؤسسة ذوي الدخل المحدود والمتوسط قروضا متوسطة وطويلة الأجل بفوائد منخفضة تخولهم شراء شقق سكنية. إلا أنها منذ نحو عامين توقفت عن منح أي قروض جديدة.

وكان حاكم المصرف المركزي رياض سلامة قال في مقابلة تلفزيونية في يناير الماضي إن القروض التي تم منحها للسياسيين "ليست لها أي علاقة بالمؤسسة العامة للإسكان وهي من الاحتياطي الإلزامي للمصارف أي أموالها الخاصة، وليست لمصرف لبنان علاقة بها".

وخلال المسيرات الحاشدة التي يشهدها لبنان منذ أسبوع، رفع المتظاهرون شعارات عدة تطالب بإعادة العمل بقروض الإسكان. وتضمنت الإصلاحات الجذرية التي أعلنتها الحكومة الاثنين "تخصيص مبلغ 160 مليون دولار لدعم القروض السكنية".

ويشهد لبنان منذ ليل الخميس تظاهرات حاشدة غير مسبوقة في تاريخ البلاد على خلفية قضايا معيشية ومطلبية، يشارك فيها عشرات الآلاف من المواطنين من مختلف الأعمار من شمال البلاد حتى جنوبها مرورا ببيروت.

ويطالب المتظاهرون الذين يقطعون الطرق الرئيسية في البلاد برحيل كل الطبقة السياسية.

ويرى محللون أن توجيه الاتهامات لميقاتي التي استفزت تصريحاته وتحركاته الأخيرة في المنطقة الكثيرين، غير مستغرب، ويلفت المحللون إلى أن السلطة تواجه مأزقا في ظل إصرار المتظاهرين على البقاء في الشارع، وهي مستعدة للذهاب بعيدا من أجل فك الضغط حتى وإن اقتضى الأمر تقديم "أكباش فداء" خاصة من المغضوب عليهم.

اتفاق روسيا وتركيا ينهي حلم روج آفا

دمشق – تبدّد حلم الأكراد بالإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا نهائيا بعد توقيع أنقرة وموسكو مساء الثلاثاء اتفاقا يتيح للطرفين فرض السيطرة على مناطق قريبة من الحدود مع تركيا، وينص على ضمان انسحاب القوات الكردية منها.

وانتظر الأكراد أن يكون لتضحياتهم في قتال تنظيم الدولة الإسلامية وتمكنهم من القضاء عليه بشكل كبير بدعم من التحالف الدولي بقيادة أميركية، ثمن في المقابل. لكن عوض دعم مشروعهم السياسي، بدأت الولايات المتحدة بالانسحاب من سوريا، واضعة بذلك حدا لطموحات الأقلية الكردية في سوريا بالحكم الذاتي.

ويعدّ اتفاق سوتشي بين روسيا وتركيا بمثابة هزيمة للقوات الكردية التي توشك على خسارة المناطق التي كانت تسيطر عليها في سوريا وتساوي مساحتها نحو ثلث مساحة البلاد.

ويلخص الباحث المتخصص بالشأن السوري فابريس بالانش المشهد الحالي بالقول "بالنسبة إلى الأكراد، تعدّ هذه نهاية روج آفا ونهاية حلمهم بالحكم الذاتي".

وحُسم مصير روج آفا، التسمية التي يطلقها الأكراد على مناطق إدارتهم الذاتية، بمصافحة بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ونظيره الروسي فلاديمير بوتين الثلاثاء.

بدأت تركيا عمليتها العسكرية بعد انسحاب القوات الأميركية المنتشرة على الحدود التركية، ما اعتُبر بمثابة ضوء أخضر لأنقرة، حليفتها في حلف شمال الأطلسي، لتبدأ هجومها ضد قوات سوريا الديمقراطية.

ودفع انسحاب الأميركيين الأكراد إلى حضن دمشق، وأعلنوا اتفاقا معها لمساعدتهم على التصدي للهجوم التركي.

وبموجب الاتفاق، بدأت قوات الجيش السوري بالانتشار في مناطق سيطرة الأكراد، ودخلت بدعم روسي مدنا عدة أبرزها كوباني وعين عيسى ومنبج، لقطع الطريق على تقدم القوات التركية.

وينص اتفاق سوتشي على أن تتراجع القوات الكردية بعمق ثلاثين كلم على طول الحدود البالغ 440 كلم. ويعني تنفيذ هذا البند أن على القوات الكردية، التي لا تملك أفضلية عسكرية وغير قادرة على المقاومة، التخلي عن السيطرة على بعض المدن الرئيسية.

ويستثني الاتفاق مدينة القامشلي من تسيير الدوريات، والتي تعد بمثابة المركز الأساسي للإدارة الذاتية. ويوضح بالانش أن "الأكراد خسروا كل الأراضي.. إذ تستعيد دمشق السيطرة على كل ما لا تحتله تركيا".

وقتل 250 مقاتلا كرديا في العملية التي أطلقت عليها أنقرة اسم "نبع السلام". وتقول قوات سوريا الديمقراطية أيضا إنها خسرت 11 ألف مقاتل خلال خمس سنوات من القتال إلى جانب التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

وكان قائد قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي أكد بعد بدء العملية التركية أنه من الأفضل تقديم تنازلات تفاديا لـ"إبادة" شعبه.

ويعتبر بالانش أن "الأكراد تمكنوا من تفادي عملية عسكرية تركية أوسع كان من الممكن أن تؤدي إلى طرد السكان الأكراد من أراضيهم كما حصل في عفرين".

وكانت القوات التركية قد سيطرت مع فصائل سورية موالية لها في مارس 2018 على منطقة عفرين ذات الغالبية الكردية في محافظة حلب شمالا، إثر هجوم واسع.

وتعد أنقرة وحدات حماية الشعب منظمة "إرهابية"، وتعتبرها امتدادا لحزب العمال الكردستاني الذي خاض منذ عام 1984 تمردا مسلحا على أراضيها.

ويتوقع محللون أن تتحول قوات سوريا الديمقراطية التي كانت بمثابة الذراع العسكرية للإدارة الذاتية إلى جزء من الجيش السوري.

ويقول الباحث في الشؤون السورية ساموييل رامانى إن "وحدات حماية الشعب قد تتحول في نهاية المطاف إلى قوة قتالية ضمن الجيش السوري". ويضيف "لكن من المبكر القول حاليا ما إذا كانت ستخسر الأراضي الممتدة باتجاه الحدود العراقية".

ومع انسحاب القوات الأميركية، باتت روسيا التي أرسلت قواتها لتقديم الدعم للرئيس السوري بشار الأسد عام 2015، القوة الخارجية المهيمنة في سوريا دون منازع.

ويعتبر رامانى أنه "لا يمكن القول إن روسيا تريد تحديدا مساعدة الأكراد فقط، بل هي تود أيضا ضبط حجم الحضور التركي وضمان أن يعود ما أمكن من الأراضي الكردية لسيطرة الأسد وأن يعاد دمجها ضمن سوريا".